الحوار .. وتجد يد المشروع الوطني

منير أحمد قائد

■ جاءت الدعوات المتكررة من فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية للحوار بين القوى السياسية لحل الأزمة القائمة تجسيداً وطنياً لمنطق العقل والحكمة وتغليب مصلحة الوطن عن سواها، وقد نتج عن هذه الأزمة العاصفة فرز بنيوي لمواقف ورؤى وآراء وقناعات كل تنظيمات ومكونات المجتمع على صعيد الأفراد والأطر الكيانية التنظيمية كانت شرعية وقانونية أو غير ذلك..

بعد أن دلل هذا الفرز على استحالة نجاح المشاريع الإنقلابية على الديمقراطية للوصول إلى السلطة الحاملة لمخاطر التمزيق والتفكك وضياع الوطن وكذلك الحال بالنسبة للمشاريع الهادفة إلى اعادة شرعنة وطغيان الشمولية والإقصاء والرفض للآخر. فتعاملت القيادة السياسية والدولة مع الاحداث والتطورات المتصلة بالأزمة وإفرازاتها أكانت إيجابية أو سلبية بأداء وطني مسؤول تعاطى مع صورة الواقع المجتمعي لكل جوانبه بتقدير واحترام للقناعات والمواقف متحملة الأثر السلبي عليها وبالتالي على المجتمع جراء التشوهات المؤلمة في هذه الصورة نتيجة ممارسات خاطئة وأعمال خارجة عن النظام والقانون وافعال لاتستقيم مع مرجعيات وقوانين وضوابط ادارة الشأن المجتمعي على الرغم من أن الدولة ملزمة بحكم دورها ووظائفها وصلاحياتها وضع حد لتلك الممارسات والاعمال والافعال وفي هذا الأمر لاتستطيع أي قوة أن تمنع الدولة من قيامها بمهامها على الوجه الأكمل وخاصة لجهة صون والإنتصار لمصلحة الوطن والمجتمع لكن الدولة تعاطت بأداء مسؤول مع تداعيات الأزمة وطبيعة المشهد السياسي والمجتمعي الذي تبلور كنتاج لها فجاء هذا الاداء وحركة الدولة بشكل عام واضعة الاعتبار في التعامل مع كل السياقات والابعاد المرتبطة بالأزمة داخلياً وإقليمياً ودولياً وعلاقة التأثير والتأثر المتبادل ودور المؤثرات للأبعاد الخارجية في إطار علاقة اليمن بمحيطها القومي والدولي وفي سياق الفهم والقراءة المعمقة لجوانب التداخل والتشابك بين بعض معطيات الداخل الوطني مع بعض المؤثرات الخارجية أياً كان نوعها وطبيعتها إيجابية أو سلبية، بما في ذلك الأثر والمحاكاة لتفاعلات الواقع العربي راهناً والفهم السليم والعميق للعلاقة بين ما شهدته مؤخراً وما تزال بعض الأقطار العربية من أحداث وتطورات مع واقعنا الوطني الذي اسهمت عوامل داخلية ومؤثرات من خارجة ليعبر عن تفاعلاته وحراكه العام لترتسم الصورة فيه المعبرة عن خصائصه فطفت فيها حقائق ساطعة أكدت للعالم صلابة الكيان الوطني وتحصينه بإلارادة المجتمعية القوية والحرة والواعية من المشاريع الانقلابية والإرتدادية والإستنساخ المغلوط والمرفوض فانكشف التباين والتناقض بين القوى السياسية والتعبيرات الكيانية السياسية المختلفة لكن ثوابت الوطن ظلت محمية ومصانة بإرادة أبنائه الذين لن يجمعوا أو يلتقوا في مشروع وطني لحل الأزمة اذا لم ينطلق ويرتكز على هذه الثوابت وهو الامر الذي فهمة وأدركه العالم وخاصة القوى الدولية الكبرى والمحيط الإقليمي فتأكد لها أن حل الأزمة لن يتم إلا عبر الحوار بين اليمنيين باعتباره المخرج الوحيد وهذا الحل لن يصنعه إلا اليمنيون دون غيرهم كخيار وطني استراتيجي لإحداث تطوير وتجديد في مضامين وأهداف المشروع الوطني الحضاري الجديد لليمن المستمد من مبادئ وأهداف الثورة اليمنية المتجددة «سبتمبر – اكتوبر» ومضامين الوحدة بآفاقها القومية والانسانية وقيم وأخلاقيات الديمقراطية وثقافتها التي اقترنت بهذا المنجز الوطني التاريخي العظيم وفتحت الابواب على مصراعيها للتعددية السياسية الحزبية وحرية الرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان، وقد مثلت خياراً لخصوصية وطنية تعززت وترسخت من خلالها العلاقات المصيرية بين اليمن الواحد ومحيطه الاقليمي وخاصة دول الخليج وشبه الجزيرة العربية في مضمار الرؤية الاستراتيجية الواحدة لها تجاه التحديات المشتركة القائمة والمحتملة، ولهذا لانستطيع كيمنيين أن نغفل أو نتجاوز حقيقة أن مشروعنا الوطني الحضاري الذي قاده فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية في أصعب وأحلك الظروف قد حقق انجازات كبيرة وعملاقة لعل من المناسب راهناً أن نبرز منها مقومات البناء الحداثي والحضاري التي شكلت حصانة للوطن في هذه اللحظة التاريخية الهامة من المخاطر المهددة لثورته ووحدته ونظامه الجمهوري وديمقراطية وحرية ابنائه، وهذه المقومات غدت اليوم الضمان الأساسي لأبناء اليمن في تحقيق انطلاقة التجديد والتطوير للمشروع الوطني كامتداد تطوري له لا يمكن له أن يتجاوز صفحات التاريخ الوطني المشرقة والخالدة التي سطرها فخامة الرئيس القائد /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإنجازاته وانتصاراته المحققة للوطن في إطار هذا المشروع الذي فشلت كل المحاولات والمشاريع المناقضة له من النيل منه، ولإيماننا بالضرورة الحتمية للشراكة والمشاركة وتضافر جهود وطاقات أبناء الوطن فإن الحوار الوطني الشامل الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس هو المخرج الوحيد لكي تعيد بعض القوى السياسية تموضعها في المواقع المناسبة لها ضمن المشروع الوطني، وبالحوار لن تتفق وتلتقي كل القوى السياسية إلا على كل ما يجمع عليه أبناء اليمن وهذا هو ما اختلفت عليه القوى السياسية عندما تبنت بعضها مشاريع انقلابية وارتدادية وأرادت فرضها بالقوة بغرض الوصول للسلطة دون ادراك من هذه القوى لمخاطر مآلات تلك المشاريع على الوطن اذا ما كتب لها النجاح لاقدر الله فإزاء فشلها توجهت بحركتها من حيث تدري أو لاتدري إلى استهداف مقومات البناء الحداثي الوطني ومنها المؤسسة الوطنية الكبرى القوات المسلحة والأمن بالتحريض العدائي المدان والمرفوض وتسويقه بخطاب الشخصنة الذي لا ينتمي مطلقاً لشيم وأخلاقيات أبناء اليمن فندعو هذه القوى إلى التنبه أن حملتها التحريضية سترد عليها من قبل أبناء الشعب وأن تتوقف فوراً عن هذه الحملات العدائية ضد القوات المسلحة والأمن التي اثبتت بتماسكها وانتصارها لمصلحة الدولة والوطن إنها صمام أمان تحطمت على صخرتها كل المشاريع الانقلابية والتآمرية، وأن تعي هذه القوى السياسية أنها تستمد شرعيتها من الدستور والقانون، ولهذا فليس أمام هذه القوى إلا الانخراط بالحوار الوطني الشامل الذي نأمل أن ينتج حالة تجديدية للمشروع الوطني تتجدد بها الثورة ومضامين الوحدة لنحقق كيمنيين الانطلاقة الجديدة لهذا المشروع بمضمون الثقافة الوطنية المنفتحة على كل الثقافات، وهذا هو الهدف والمبتغى من حوار يجنب الوطن التناحر والحروب التي خسر فيها الجميع بدون استثناء.

من يرفض الحوار يتحمل نتائج الأزمة

د. عبده البحش *

دائما عودنا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح على الحوار لحل كافة الإشكالات والقضايا الوطنية في كل المنعطفات التاريخية من مسيرة شعبنا اليمني العظيم، فكان بحق رجل الحوار الأول وزعيم الشعب الوفي الذي يغلب مصالح الوطن على كافة الاعتبارات الشخصية والحزبية والانتماءات الضيقة الأخرى حتى أصبح بهذا النهج الديمقراطي والأسلوب الحضاري قائداً عظيماً بحجم الوطن يتسع قلبه الكبير لكافة أبناء الشعب حتى أولئك الذين يتنكرون لهذا الوطن ويسعون لخرابه بدوافع أنانية شخصية مقيتة أو حزبية ضيقة تتعارض ومصالح الوطن العليا ولا تنسجم أيضا مع النبل والكرم والجميل الذي قدمه فخامة الرئيس لأولئك النفر في زمن مضى منحهم فيه ما لم يمنح غيرهم من القوى والأحزاب السياسية، فكانوا مثل بني إسرائيل في ردهم للفضل الذي منحهم الله رب العالمين دون سواهم من الخلق، حينما فضلهم الله على العالمين وانزل عليهم مائدة من السماء، فكانت النتيجة أن كفروا بالله رب العالمين، ومثلهم فعل المتربصون مع فخامة الرئيس حفظه الله، فبادلوا الوفاء بالغدر والكرم بالتمرد والخيانة وسجلوا في سفر تاريخهم أقبح صور الخيانة والغدر والإرهاب والتنكر للجميل ومقابلة الإحسان بالإساءة وصدق المثل القائل "اتقي شر من أحسنت إليه".

إن دعوة فخامة الرئيس الأخيرة كافة أطراف الأزمة السياسية إلى الحوار وتجنيب البلاد ويلات العنف والاقتتال الذي شرعته بعض الأحزاب السياسية في المعارضة القوى المتحالفة، في كلمة افتتاحية نشرتها العديد من الصحف الأسبوع المنصرم تمثل اصدق وأنبل المثل الإنسانية وأعلى درجات العفو والتسامح خاصة وان دعوته تلك للحوار تأتي في وقت مازال الرئيس فيه يضمد جراحاته بعد محاولة اغتياله من قبل احد أطراف الأزمة السياسية حسبما أعلن نائب وزير الإعلام عبده الجندي في مؤتمر صحفي أواخر الأسبوع الماضي، وهذا ما يؤكد على سمو وعظمة وتضحية فخامة الرئيس من أجل الوطن وحرصه على حقن دماء الشعب اليمني وتجنيبه الحرب الأهلية التي وللأسف الشديد باتت بعض الأحزاب السياسية تقرع طبول هذه الحرب في أرحب ونهم والحيمة وتعز وأبين وغيرها من محافظات الجمهورية.

إن أمام أحزاب المعارضة فرصة تاريخية اليوم للجلوس على طاولة الحوار والاستجابة لدعوة فخامة الرئيس الذي قدم كل التنازلات والتضحيات من اجل الوطن في حين يسعى الطرف الآخر إلى التصعيد مقابل التنازلات والتهديد والوعيد بالحرب الأهلية دون أن يدركوا أن هناك شعبا يرصد أقوالهم ويسجل في ذاكرته أفعالهم التخريبية للكهرباء وقطع الطرقات وتفجير أنابيب ضخ النفط وحرمان الشعب من المشتقات النفطية والخدمات الأساسية والضرورية الأخرى وسوف تأتي ساعة الرد من هذا الشعب العظيم يوم يحين موعد الاقتراع، فالشعب لن ينتخب قتلة مجرمين ولن ينتخب إرهابيين ولن ينتخب قطاع طرق مخربين ولن ينتخب كذابين دجالين منحرفين، فأطراف الأزمة السياسية اليوم أمام امتحان خطير فإما أن يثبتوا حسن نية لهذا الشعب الذي يعاني بسبب حماقاتهم ويجلسوا للحوار ويكفروا عن سيئاتهم وهو عين العقل ورأس الحكمة وإما أن يواصلوا مسلسل أخطائهم وهم وحدهم من سيدفع ثمنها وحينها لن ينفعهم الندم.

* باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني

رسالة إلى الشباب

أحمد محمد الطويلي

من أجل هذا الوطن أخاطب إخواني الشباب الذين يمكثون في الساحات ويزعمون أنهم يقودون ثورة ويريدون التغيير ويحلمون كما أحلم أنا بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة، ها أنا أقول لكم أنتم مخطئون، الثورة لا تقوم على شخص بعينه، إذا أردنا أن تتحقق لنا أحلامنا وأن نحافظ على وطننا علينا أن نقف صفاً واحداً ويداً واحدة وكلمة واحدة في محاربة وإسقاط رموز الفساد لا إسقاط النظام كي نكون صادقين مع أنفسنا إذا أسقطنا النظام بهذه الطريقة حسب ما يريد المتآمرون على الوطن أصبحنا في غابة القوي يأكل الضيف وهذا ما نخافه ونخشاه أن نكون نحن المواطنين ضحية المخطط الانقلابي ونخسر فرصة التغيير ونخسر كل أحلامنا.

لأن الفساد هو الذي أوصلنا وأوصل بلادنا إلى هذا الوضع الذي نحن فيه علينا أن نتكاتف ونقف وقفة رجل واحد قال تعالى :(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) صدق الله العظيم.

إخواني الشباب: اتركوا حزبيتكم ونوحد كلمتنا وننشد التغيير الذي حلمنا به ويحلم به كل مواطن يمني حر، ليس التغيير الذي يهدف إليه بعض القيادات الحزبية تقول لهم ماذا أعددتم للوطن، ما هو برنامجكم لم نر من برامجكم إلا إراقة الدماء والتخريب والنهب والسلب وقطع الطرقات.

– يجب علينا أن ننقذ وطننا ويمننا الحبيب أيها الشرفاء، اخرجوا من سبات الصمت الذي أنتم فيه فإن عاقبته وخيمة.

علينا أن نستخدم عقولنا وحكمتنا كي نخرج الوطن من الأزمة التي أنهكت الوطن والمواطن..

إخواني الشباب المتواجدون في الساحات: لا تكونوا أداة لتفيذ مخططات من يزيفون الحقائق وأصحاب المسرحيات المضللة عودوا إلى رشدكم هذا وطن. أخبروني ما الذي أوصلونا إليه، ستة أشهر ونحن في ثورتهم المزعومة غير أنهم يرسمون الأحلام الوردية..

نحن مع التغيير، ليس التغيير الذي يريدون بل التغيير الذي يريده أبناء الشعب اليمني، تغيير يبدأ من الصفر من نقطة البداية، تغيير الفساد، فإذا ذهب الفساد سوف يأكل الشعب كله من مائدة واحدة.

وفي ظل ما يروج له دعاة الفتنة والحاقدون على الوطن في ساحاتهم أن الرئيس علي عبدالله صالح يحكم اليمن منذ 33عاماً في ظل حروب ونزاعات واغتيالات، أقول لكم أذهبوا باسطوانتكم المشروخة الشعب اليمني نهج منهج الديمقراطية من عام1990 م والدور الأبرز يعود للرئيس علي عبدالله صالح في تطبيق أدوات النظام الديمقراطي ويجب علينا ألا ننكر الأدوار الإيجابية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وأبرزها تحقيق الوحدة اليمنية وهي فخر لكل يمني.

مطرقة السكان «1-2»

خالد الصعفاني

□ بين ضعف الوعي العام لدى المجتمع بخصوص الوضع السكاني وضعف خدمة الكهرباء في بلادنا تقع المشكلة الحقيقية لبلادنا مع السكان .. تشتكي الحكومات المتعاقبة لنا بأن عدد السكان كبير وأن الزيادة المستمرة في السكان تسبب عديد المشاكل والتحديات لها وهي تضطلع بمهمة إدارة البلد خصوصا إزاء الخدمة الصحية والتعليمية والبنى التحتية ومستوى العيش العام، وفي المقابل تتكرر شكاوى المواطن من ضعف شديد في كاليسيوم خدمة الكهرباء وبصورة مستمرة وهو ما يؤجج الصراع الخفي من أجل المتعة والذرية حيث يرى الأغلب أن الذرية "عزوة" والأولاد مهما كثروا نعمة.

أقول.. لا يفترض أن ترمي الحكومة بالمبررات على الزيادات السكانية كما أن علينا نحن اليمنيين أن لا نجعل من انطفاءات الكهرباء مبررا لإنتاج المزيد من " الذرية" على طريقة من لا يخشى الفقر وطبعا نحن نقصد بالذرية هنا الأبناء ومن بعدهم وليس للطاقة الذرية أي علاقة .. القناعتان السابقتان لدى الحكومة ولدى المجتمع تبقي إشكالية السكان قائمة لأن الحقيقة التي لا بد أن ندركها هي انه لا بد من التقاء إرادتي الحكومة والمجتمع على أن الكفاءة في عدد السكان هو بالفعل ضمان مستقبل اليمن وهذا يحتاج عملا جليلا ومتجانسا ومتكاملا بين الطرفين وهما يكونان الإنسان في هذا البلد الطيب .. وفي تقديري أن هذه الحقيقة تتصل بجانبين هامين الأول أن على الحكومة رعاية الزيادة السكانية وإدخال القوة العاملة من المجتمع أكثر في العملية التنموية ورعاية المشاريع الصغيرة التي تشرك فيها فئات المجتمع الأخرى للإنتاج .. والثاني أن على المجتمع زيادة الوعي بأهمية وصوابية أن نسهم في جعل الزيادة السكانية في بلادنا في الحدود المعقولة وهذا يسري على المقدم على الزواج أو المتزوج أو الشايب الذي يصر على "الخلفة" حتى وهو يبتعد بعقود عديدة عن أعمار من يخلفهم .. وبهذا فقط يتمكن عائل الأسرة اليمنية سواء كان الحكومة أو رب الأسرة من تفصيل المعاش على قدر الفراش.

ما جعلني أتذكر هذه الأفكار السكانية هو احتفال بلادنا باليوم العالمي للسكان الذي صادف الحادي عشر من هذا الشهر وهو الاحتفال الجيد الذي أقامته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان برعاية وزارة الصحة العامة والسكان .. وشخصيا يهمني شكر الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور احمد بورجي والأستاذ مطهر زبارة الأمين العام المساعد اللذين يضطلعان بمعية باقي المجموعة بأدوار هامة ووطنية في إطار علاج الوضع السكاني وهي بلا شك مهمة مقدسة تتكامل فيها رسالة المجلس مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الصحة والسكان والهدف سلامة ورفاه الفرد والمجتمع.

هناك في المجلس الوطني للسكان زرت الأمين العام المساعد عدة مرات واطلعت على جهود متراكبة كشفت عنها الأدبيات التي يعتمدها المجلس في فعالياته المركزية أو تلك التي تجري في المحافظات أو المراكز المهتمة وهي كتب وكتيبات وبروشورات ووسائل توعية وإعلام سكاني من اجل إيصال الرسالة المطلوبة عن السكان وللسكان .. اطلعت في زياراتي العديدة على تحديات وصعوبات تواجه مهمة المجلس الوطني للسكان كما يريدها أبرزها أن تعاطي الإعلام سواء الحكومي منه او الأهلي لا زال في الحدود الضيقة جدا وهو ما لا يحفز العمل بالصورة والمستوى المرغوبين، وهذا التعاطي الركيك كما يبدو تغذيه إجراءات وحسابات شخصية –أحيانا – وأيضا جهل بقدسية المهمة ووطنية الدور الذي يفترض أن يلعبه الإعلام من اجل إيصال الرسالة اللازمة عن السكان وأن تبقى الرسالة عالقة في أذهان الناس جزءا من الوعي ومن التربية ومن التنشئة.

المسئولية الاجتماعية على الإعلام بكل أطيافه تحتم عليه أن يلعب دوره الحيوي تجاه المجتمع وتجاه الحكومة حتى تبقى الرسالة السكانية جانبا حيا من حياة الناس وبرامج الحكومة وهو فقط ما يستنهض في الوقت الراهن دور كل طرف ويحدث الأثر الايجابي المطلوب ونحن نعالج الوضع السكاني في بلادنا من منطلق أن عدد السكان المعقول يسهم بمباشرة وقوة في مستوى حياة أفضل ودخل.

أخيراً

□ إذا لعب الإعلام الرسمي والأهلي فقط 5(٪) مما يجنده من مساحته الإعلامية للمناكفات السياسية والحزبية فإنني على ثقة بأن قادمنا مع السكان سيكون أفضل لأننا رأينا الأثر الذي يفعله الإعلام في المجتمع .. وإذا ما مد الإعلام يده إلى جهود الجهات الوطنية المعنية بالسكان فإنني أكثر ثقة كما قياديي هذه الجهات في أننا سنساعد أنفسنا كمجتمع وكدولة من اجل غد أفضل للجميع .. لكن دورا من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث إلا إذا وجدت الإستراتيجية الحكومية المناسبة أو تم تفعيل الموجود منها، وبلغ الوعي بالمسئولية الاجتماعية المستوى المناسب على قاعدة أن الوطن للجميع وملك للجميع ومسئولية الجميع أيضا .. وإلا فإن مطرقة السكان ستكبر وتكبر وتعتلي الجميع قبل أن تضرب هامة المجتمع والحكومة بلا استثناء.

khalidjet@gmail.com

بلادنا ... الأزمة والحلول

محمد منصور المقرمي

●،، تمر بلادنا بأزمة خانقة لم نعهدها في أي عهد مضى، أزمة سياسية حادة كان لها الأثر سلباً على شتى مجالات الحياة الإقتصادية منها خاصة، كذلك الاجتماعية والأمنية وصلت إلى ما وصلت إليه من تدهور وانفلات أمني خطير يهدد بكارثة خطيرة ستؤثر سلبا على أمن البلد ووحدته وتفتيت نسجة الاجتماعي الذي ظل مترابطاً لسنين طوال – وكذلك من أهم ما صنعته هذه الأزمة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ألقت بثقلها على هذا الشعب المسكين الذي لاناقة له ولاجمل من كل هذه الافتعالات غير المسؤولة والمتمثلة في انعدام الخدمات الأساسية والضرورية أو لنقل من شحة الخدمات من كهرباء ومياه ومواصلات نتيجة انعدام مادتي البترول والغاز، وكذلك ما شهدته السلع الغذائية الأساسية وخاصة الزيوت من ارتفاع جنوني للأسعار وبدون رقيب أو حسيب..

وهلم جرا والامور في ازدياد ولا تبشر بالخير وفي ظل تمسك كل طرف برأيه سيقود البلاد إلى ما لاتحمد عقباه وفي الأخير سيكون الوطن هو الخسران والمتضرر، إذن فالحل الصائب في أن يعيد كل طرف من الأطراف حساباته قبل فوات الأوان وحين لاينفع الندم ولازال أمامنا متسع من الوقت ولازالت الامور في خير – والأمل كل الأمل في أن يكون كل طرف قد استفاد من كل الدروس الماضية بما يسمح لكل طرف في إعادة تقويم نفسه بعيداً عن الرغبات الأنانية الضيقة التي تتصادم مع مصلحة الوطن العليا، ليفتح الجميع صفحة جديدة ليس فيها منتصر ومهزوم، وإنما يكون فيها الكل منتصر للوطن وأمنه واستقراره وسلمه الاجتماعي ووحدته الوطنية، باعتبار أن هذا الوطن هو ملكنا جميعا وهو يتسع لكل أبنائه دون استثناء، وأرى أنه قد آن الأوان لكي تعي أطياف العمل السياسي والسلطة الحاكمة أن الوضع لم يعد يحتمل أكثر من الحاصل، وعليهم أن يتحملوا مسؤولية ما ستؤول إليه الأمور لا سمح الله – وقتئذ لا ينفع الندم – نسأل الله التوفيق للجميع ونتمنى أن يعود كل إلى رشده.